أهم التطورات السياسية في الكونغو الديمقراطية

م.د هيفاء احمد محمد*

المقدمة

عانت الكثير من الدول الأفريقية خلال تاريخها الحديث والمعاصر من عدم الاستقرار السياسي، ولم تتراجع تلك الحالة إلا لأوقات قصيرة بعد الاستقلال نتيجة لعوامل داخلية وإقليمية ودولية. وجمهورية الكونغو الديمقراطية هي احدى ابرز هذه النماذج. اذ شهدت في أوائل سنوات حصولها على الاستقلال حالة من الاضطراب السياسي الذي عم أرجاء البلاد وكان للتدخل الخارجي دور فيه. انتهى بأنقلاب عسكري[١] قاده الجنرال (موبوتو) الذي امسك بزمام السلطة لمدة تزيد على الثلاثين عام بدعم غربي واضح. ولكن بعد أن تخلى عنه الغرب، سقط في تمرد استمر سبعة اشهر بقيادة لوران ديزيريه كابيلا(خصمه القديم)، الا ان الامر لم يستتب لكابيلا الا عام واحد فقد اندلع تمرد ضده انتهى بأغتياله بعد سنوات قليلة على يد احد حراسه الشخصيين، وأعقبه على السلطة ابنه جوزيف كابيلا.

ما الذي حكم تلك التطورات السياسية في الكونغو الديمقراطية التي ابتدأت بعد استقلالها تحمل ذلك الاسم ثم حوله موبوتو إلى اسم زائير وأعاده كابيلا إلى الكونغو الديمقراطية بعد استيلائه على السلطة، هل هي العوامل الداخلية أم التأثيرات الخارجية اقليمية ودولية .

عهد موبوتوسي سيسيكو ١٩٦٥_١٩٩٧

تعد الكونغو الديمقراطية ثالث اكبر دولة افريقية من حيث المساحة، اذ تصل مساحتها إلى ٢,٣٤٤,٨٥٥ كم، تقع في وسط أفريقيا يحدها من الشمال جمهورية افريقيا الوسطى والسودان ومن الغرب انغولا وجمهورية الكونغو برازافيل ومن الشرق أوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا ومن الجنوب زامبيا وانغولا، ويصل عدد سكانها حسب ٥٣,٦٢٤,٧١٨ إحصائيات عام ٢٠٠١ (١).

تملك الكونغو مناجم كبيرة للنحاس واليورانيوم، وتحتل المرتبة الاولى عالميا في إنتاج النحاس الصناعي، كما تملك ٦٥% من الاحتياط العالمي من الكوبالت وتنتج كميات كبيرة من الذهب فضلا عن النفط الذي استخرج عام ١٩٧٥. ويعد اقتصادها من أغنى اقتصاديات الدول الأفريقية إلا أنها على الرغم من تلك الثروات أصبحت بلداً عاجزاً عن سداد ديونه عام ١٩٩٤ وعلقت عضويته في صندوق النقد[٢] وكانت ثرواته سبباً للتدخل الأجنبي المستمر في شؤونه. اما حالة الفقر المدقع الذي يعيشه الشعب الكونغولي فترجع لحالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي الذي عاشته تلك البلاد والفساد الذي ساد الادارة التي حكمت منذ الاستقلال وسوء أداء تلك الإدارة فضلا عن التحكم الغربي بالثروات الكونغولية.

الكونغو الديمقراطية(زائير) في ظل حكم موبوتو.

بقيت الكونغو تعاني منذ استقلالها، في حزيران ١٩٦٠ من حالة عدم الاستقرار والفوضى الشاملة التي عمت اغلب أراضيها، مدة تزيد على ثلاث سنوات ، وكان للتدخل الأجنبي دور واضح في تصاعدها وانتشارها واستمرارها اذ كانت هناك حالة من العنف والعنف المضاد بين القوى الوطنية بقيادة (باتريس لومومبا)[٣](اول رئيس وزراء للكونغو) التي كانت تحرص على إتمام الاستقلال السياسي وبين قوى أجنبية (تمثلها عناصر بلجيكية) وأخرى قوى محلية تساندها، تحاول إيقاف المد الوطني التحرري داخل الكونغو[٤].

كانت نتيجة ذلك الصراع تولي موبوتو مقاليد السلطة عام ١٩٦٥،بعد تزعمه انقلاب عسكري في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥[٥] و كان يشغل منصب (قائدا لفرقة المظلات التي كانت اقوى فرق الجيش من حيث الإعداد والتدريب والتسليح،اذ تم تدريبها في (إسرائيل) بمساعدة مالية من الولايات المتحدة وبأيعاز من وكالة المخابرات الأمريكية، حين تم عزل كازافوبو(رئيس الجمهورية آنذاك) وتنصيب(موبوتو) رئيسا للجمهورية مكانه[٦].

وبعد استيلائه على السلطة حاول موبوتو تحقيق حالة من الاستقرار السياسي تمهيداً لإحكام سيطرته وسلطته على جميع الأراضي الكونغولية واستطاع فعلاً تحقيق الاستقرار السياسي حتى أوائل السبعينيات، الا انه قام بخطوات عدة لخنق المعارضة السياسية[٧]. ابتداءً بإلغاء الأحزاب السياسية عام ١٩٦٦ ثم القيام بإعدام مجموعة من المعارضين السياسيين، وأوقف الانتخابات الرئاسية الدورية، وأخيرا سعى لتجميع كافة المناصب العليا في يده كرئاسة الدولة ومجلس الوزراء والبرلمان ومجلس القضاء والانفراد بتعيين كافة الموظفين في الدولة عام ١٩٧١.

* قسم الدراسات الافريقية/ مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد.

وقد كان لسياسته تلك اثر في طغيان السلطة التنفيذية على باقي السلطات في الدولة، حيث قام عام ١٩٧١ بتعديل الدستور والغاء نظام المجلسين وايجاد نظام المجلس التشريعي الواحد(اطلق عليه اسم الجمعية الوطنية) وقلص وظائف البرلمان الى درجة أصبحت سلطاته محدودة، إذ أصبح أعضاؤه وكأنهم مجرد موظفين تابعين للرئيس، وخضعت السلطات القضائية لسيطرته عندما جعل النائب العام مسؤولاً امام رئيس الدولة مباشرة. ثم اصدر عام ١٩٧٠ قراراً اخضع فيه القضاة للرئاسة مباشرة وأصبح له حق تعيين القضاة او عزلهم[٨].

وبدأ يمارس سلطة التشريع بأوامر قانونية وصلاحيات شبه مطلقة، وفضلا عما تقدم انشأ نظام الحزب الواحد(الحركة الشعبية للثورة) وتولى رئاسته بمقتضى الدستور وأصبحت الحركة الشعبية أعلى مؤسسات الدولة واصبحت جميع المؤسسات الأخرى تابعة لها[٩]. وقصد موبوتو من اعتماد نظام الحزب الواحد احكام سيطرته على المجتمع بعد ان احكم قبضته على مؤسسات الدولة. وحاول إكساب سيطرته مقداراً من الشرعية من خلال منحها غطاءاً ايديولوجياً فطرح فكرتي الاصالة والموبوتية(والتي تعني ايجاد شخصية زائيرية متفردة عن نمط السلوك الغربي) لذلك غير اسمه من جوزيف موبوتو الى موبوتوسي سيسيكو(المقاتل المغوار) وغير اسماء المدن والشوارع وازال التماثيل الاوربية وحث المواطنين على تغيير اسمائهم وازيائهم وفي اوائل عام ١٩٧٤ ارتقى النظام الى مرحلة من عبادة الشخصية إذ قرر الحزب تحويل الاصالة الى الموبوتية لتصبح العقيدة السياسية للدولة بوصف موبوتو ابا الثورة والامة وقائد الدفة والمرشد[١٠].

أما ابرز سمات ذلك النظام فكان، استشراء الفساد في النخبة الحاكمة مما أدى إلى انتشاره في جميع المجالات، وظهرت طبقة طفيلية انتهازية مكونة من البيروقراطيين وضباط الجيش من الرتب العليا وغيرهم من المسؤولين من حاشية الرئيس الذين يعتمدون على شخص الرئيس في تحقيق رفاهيتهم وتضخيم ثرواتهم، وتمكن هؤلاء من جمع ثروات ضخمة بسبب ما تمتعوا به من حصانة ونفوذ. وكان الرئيس موبوتو القدوة والمثل فالكثير من ألأخبار ذكرت عن ممتلكاته التي قدرت بملايين الدولارات في سويسرا بخلاف ملكيته في الكونغو وقد ساعد استشراء الفساد بين أوساط النخبة الحاكمة إلى انتشاره في المجتمع عامة فوصل الأمر إلى سرقة الايرادات العامة للدولة وسرقة المعونات الدولية[١١].

عانت الكونغو في اثناء حكم موبوتو من مشكلات اقتصادية جمة اثرت في الوضع السياسي، فنتيجة للميراث الاستعماري لم يكن هناك جهاز اداري او تكنوقراطي قادر على ادارة الامور بعد رحيل الاحتلال البلجيكي من أراضي الكونغو. وكان اقتصادها تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسية فضلا عن اعتماد اقتصادها على إنتاج النحاس الذي كان يمثل نسبة ما بين(٦٠_٧٠%) من صادراتها المعدنية[١٢]. لقد ادى عدم الاستقرار السياسي الى عزوف اصحاب رؤوس الاموال عن استثمار أموالهم في الكونغو ، وأدى ذلك إلى هجرة اصحاب الكفاءات والفنيين المهرة الى خارج البلاد مما أثر في الانتاج فضلاً عن ان الاضرابات وعمليات التخريب ادت الى شل القدرة الانتاجية للدولة. وكانت النتيجة المنطقية لذلك التدهور العام اندلاع المظاهرات الشعبية وانضمام الجنود لتلك المظاهرات للاحتجاج على عدم دفع رواتبهم، لعدم توافر الأموال اللازمة، وتضافرت عوامل تخفيض العملة الكونغولية بنسبة (٨٠%)وتراكم الدين الخارجي الذي وصل إلى عشرة مليارات دولار ومعدل تضخم سنوي عالٍ، أدت إلى شل حركة البلاد وكانت تلك الاضطرابات بداية النهاية لحكم موبوتو[١٣] اذ اندلعت الاضطرابات عام ١٩٩١، وبدأت قبضة موبوتو تتراخى بعد ان كانت ممسكة بالسلطة بكل قوة. وكانت مشكلة اللاجئين قد أسهمت في تفاقم التدهور الاقتصادي في البلاد، فطبقاً لتقرير مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئون عام ١٩٩٦ بلغ عدد اللاجئين في الكونغو اكثر من مليون وثلاثمائة الف شخص، وهؤلاء اللاجئين وفدوا من انغولا وأوغندا ورواندا وبوروندي والسودان ، كما يوجد لاجئون من الكونغو في الدول المجاورة ، وشكل هؤلاء اللاجئون من الطرفين ضغطاً سياسياً ومادياً على الكونغو لانهم يحتاجون الى المأوى والمأكل والخدمات اما اللاجئون من الكونغو الى دول الجوار فأنهم كانوا دائماً مصدراً للقلاقل السياسية بالنسبة لها مما استلزم زيادة في النفقات[١٤].

ولعل من الضروري الإشارة هنا إلى أن هناك عاملاً رئيساً في عدم الاستقرار السياسي في الكونغو ألا وهو معاناتها من مشكلات الوحدة الوطنية لاسيما أنها تضم أكثر من مئتي قبيلة متباينة في لغاتها وثقافاتها المحلية[١٥] ولذلك عانت الكونغو الديمقراطية منذ استقلالها، كما عانت اغلب الدول الأفريقية، من استناد الحياة السياسية إلى أسس قبلية وعرقية كانت سبباً في حالة عدم الاستقرار السياسي لأغلبها والكونغو الديمقراطية احد تلك البلدان التي لم تستطع التوصل لشيء من الوحدة الوطنية وعانت من المشكلة العرقية _ القبلية .لقد حدثت هجرات واستقرار من جانب جماعات البانيا رواندا[١٦] في الكونغو في مراحل تاريخية مختلفة ولأسباب متباينة، فالبحيرات العظمى شكلت منطقة جذب واستقرار لبعض الجماعات التي استقرت منذ اواخر القرن التاسع عشر. الا ان اكبر الهجرات كانت في المدة من ١٩٥٩_١٩٦١ حين تدفق أعداد كبيرة من التوتسي الى الكونغو وبعد ان فروا من رواندا لقو ترحيباً من حكومة الرئيس موبوتو، بل قام بإصدار مرسوم عام-١٩٧٢- يمنح بمقتضاه الجنسية الكونغولية لجميع المقيمين من اصول رواندية او بوروندية والذين استقروا منذ ما قبل عام ١٩٥٠.

بدأت المشكلة تتفاقم بعد تزايد اعداد البانيا رواندا بشكل واضح اما بفعل الزيادة الطبيعية في المواليد والهجرات بعد استقلال كل من رواندا وبوروندي وقد حاول(البانيا رواندا) ولا سيما(البانيا مولينجي) منهم استغلال مكانتهم الاقتصادية المتميزة ومركزهم السياسي المتصاعد في الحصول على المزيد من الاراضي في المقاطعات المزدحمة بالسكان شمال وجنوب كيفو مما أدى إلى تصاعد مشاعر الكراهية من جانب الجماعات الكونغولية الاخرى التي احتجت على مرسوم عام ١٩٧٢. حتى عاد موبوتو واصدر قانوناً جديداً عام ١٩٨١: حدد بموجبه ((المواطنة على أساس الانتماء للجماعات الاثنية التي كانت موجودة داخل حدود الكونغو ١٨٨٥)) (١٧) وذلك مما حرم عدداً كبيراً من البانيا رواندا من حق المواطنة وحرموا كذلك من أراضيهم حينما سيطرت جماعات كونغولية محلية عليها، بدعوى إنها أراضي أجدادهم. واصبحت مشكلة الارض تشكل جوهر الصراع بين البانيا رواندا من جانب والكونغوليين من شمال وجنوب كيفو من جانب آخر.

تصاعد العداء أكثر بعد أن أصدرت الحكومة قرارات تمنع البانيا رواندا من المشاركة في الانتخابات البلدية بحجة انهم اجانب وازداد الامر تعقيداً مع تدفق حوالي مليون لاجئ رواندي اغلبهم من الهوتو مما أدى نشر افكار معادية للتوتسي بين صفوف البانيا رواندا في الكونغو والجماعات الاثنية الكونغولية الأخرى، وأسهم النظام الحاكم في زيادة حدة الازمة ونشر مشاعر الكراهية المناوئة للمواطنين من أصول توتسية، اذ اصدر نائب حاكم جنوب كيفو في أيلول ١٩٩٦ إنذار حذر فيه البانيا مولينجي وطالبهم فيه مغادرة البلاد في غضون اسبوع وإلا تعرضوا للسجن اوالابادة، وكان الرد التوتسي حاسماً وهو اللجوء لخيار القوة والعنف للدفاع عن وجودهم وممتلكاتهم في الكونغو.وبدأت حملة الإطاحة بنظام موبوتو في كيفو في تشرين الأول ١٩٩٦ حين حمل شبابهم السلاح للدفاع عن انفسهم في مواجهة النظام الحاكم في كينشاسا الذي سلبهم الحق في حصولهم على الهوية والمواطنة(١٨).

بدأت حركة مقاومة عنيفة ضد نظام موبوتو تزعمها لوران كابيلا. وكانت عناصرها الأساس قبائل التوتسي التي اصطدم بها النظام الحاكم. ونالت المعارضة دعماً من الدول المجاورة وهي كل من أوغندا و بوروندي و تنزانيا وناميبيا و زمبابوي و انغولا و رواندا وبدأت قوات المعارضة حرب عصابات ضد موبوتو استمرت سبع أشهر تمكنوا فيها من السيطرة على شرق البلاد واستمرت قواتهم بالتقدم نحو العاصمة لينتهي حكم موبوتو بهروبه الى المغرب(١٩).

استطاع موبوتو الاستمرار في حكم الكونغو مدّة تزيد على الثلاثين عاما، على الرغم من المشاكل الكثيرة التي عانت منها بلاده، ورغم ألازمات السياسية المتعددة التي مرت بها ويرجع استمراره في الحكم هذا إلى التدخل الخارجي الذي شهدنه الكونغو خلال حقبة حكم موبوتو.

دور القوى الخارجية في استمرار موبوتو في الحكم.

كان نظام الحكم في زمن موبوتو دكتاتورياً يمنع أي صورة من صور المشاركة السياسية، إذ انه حظر تشكيل الأحزاب وعملها، وقام دوماً بقمع معارضيه، واستغل الظروف الدولية التي سمحت له بمحاربة الحركات اليسارية ومنعها من المشاركة في الحكم، لقد وصل موبوتو إلى السلطة بدعم غربي، نتيجة للوضع الدولي الذي كان قائماً على أساس القطبية الثنائية وكان هناك صراعاً بين القطبين آنذاك(الحرب الباردة)، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي(السابق) ، للسيطرة على مناطق العالم ومنها أفريقيا، وكان وصول موبوتو الى السلطة انتصاراً للمعسكر الغربي وايقافاً للمد اليساري في افريقيا، لذلك حرص الغرب على المحافظة على بقاء نظامه وكان الدعم المقدم اليه مادياً ومعنوياً. حتى ان القوى الغربية ارسلت إليه قوات عسكرية لدعمه ضد حالات التمرد العديدة التي قامت ضده.

أولا: الحماية الخارجية لنظام موبوتو.

ان التدخل الغربي لحماية نظام موبوتو كان حاسماً، فقد كان موبوتو موالياً للغرب وحاجزاً ضد التغلغل السوفيتي في تلك المنطقة. لقد استند موبوتو على الحلفاء الغربيين لدعم نظام حكمه وعلى المؤسسات الاجنبية العاملة في بلاده واعتمد أيضا على موقعها المؤثر في قلب أفريقيا واشتراكها في الحدود مع تسع دول افريقية واستغلت الدول الاوربية نظام موبوتو لضرب الانظمة السياسية المجاورة عبر دعم المعارضة المسلحة ضدها.

قدم المعسكر الغربي طوال حكم موبوتو الدعم المادي والمعنوي وكان ذلك لهدفين، **أولهما**: ما تتمتع به (زائير) من موارد طبيعية ذات أهمية اقتصادية بخاصة لدى دول كالولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا والشركات متعددة الجنسية، اذ تعد زائير من اكبر الدول الافريقية المنتجة للنحاس والكوبالت والالماس الصناعي والقصدير والزنك والذهب واليورانيوم وغيرها من الموارد. **وثانيهما:** يرتبط بدور زائير ابان الحرب الباردة حاجزاً امام المد الشيوعي. وارتبطت بدول مثل جنوب افريقيا العنصرية، وجبهة يونيتا بقيادة جوناس سافيبي، مما اكسبها عداء معظم دول الجوار التي شهد اغلبها مداً اشتراكياً بعد حصولها على الاستقلال(٢٠).

وخلال عقد السبعينات لوحظ أن، دول الجوار الإقليمي وبدعم دولي ساندت نظام موبوتو ضد حركات التمرد ففي ١٣/آذار/١٩٧٧، حين عبرت قوات الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو(فنلك) الحدود الزائيرية الانغولية واحتلت مدينة كاساي، وأعلن الجنرال موبمبا زعيم الجبهة أن الهدف من العملية هو طرد الرئيس موبوتو من الحكم وإقامة حكومة وحدة وطنية، ثم بدأت قوات الجبهة التي قدرت بأكثر من(٢٥٠٠) فرد في التوغل داخل اقليم شابا حتى وصلت الى مدينة كولويزي اكبر مركز تعديني في شابا. وتتجه لسوء اداء القوات المسلحة الزائيرية وضعفها الشديد في مقاومة القوات المهاجمة.

طلب الرئيس موبوتو من حلفاءه الغربيين والافارقة التدخل للقضاء على تلك المحاولة التي تهدد نظام حكمه. واستجابت المغرب بالتنسيق مع فرنسا لطلب زائير، وقامت بأرسال (١٥٠٠) من القوات المغربية الخاصة تم نقلهم الى مسرح العمليات في شابا على متن طائرات نقل عسكرية فرنسية. وبعد وصول القوات المغربية الى شابا بدأت قوات المتمردين في الانسحاب الى داخل الحدود الانغولية ولم تحدث بينها وبين القوات المغربية مواجهات كبيرة واستغرقت احداث هذا الغزو (٨٠) يوما[٢١].

وفي ١١آذار١٩٧٨ كررت نفس الجبهة الهجوم والسيطرة على مدينة(كولويزي) فأستنجد موبوتو من جديد بحلفائه الغربيين ونتيجة لذلك سارعت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن دول الجوار الإقليمي المتحالفة مع الغرب بتقديم الدعم وصد المهاجمين[٢٢].

ثانياً: تخلى حلفاء موبوتو عنه.

لقد تمكن موبوتو من الاستمرار في السلطة على حساب انتهاء سلطة الدولة وتلاشي سيادتها، وعلى الرغم من فشله في وضع أسس الدولة القومية. الا انه استطاع البقاء في السلطة أكثر من ٣٢ عام اعتماداً على الدعم الغربي. إلا إن ذلك الدعم الذي كان غير محدود، اصبح بعد انتفاء الحاجة لذلك النظام، رافضاً له ساعياً لتغييره، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي اذ تغيرت الاسس التي اعتمدها الغرب في تصنيف الدول الصديقة.

بدأت المطالبة الغربية لنظام موبوتو بالتغيير والسماح بالتعددية السياسية وممارسة الديمقراطية. ونتيجة للضغوط الغربية وافق موبوتو على اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة، خاصة بعد اندلاع اضطرابات شارك فيه عسكريين عاد ١٩٩١ نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية في البلاد. بعد تخفيض العملة الوطنية وتراكم الدين الخارجي وارتفاع معدلات التضخم. فضلا عن الى اندلاع اعمال العنف في شرقي البلاد يسبب تأثيرات اوضاع الدول المجاورة والصراع فيها بين الهوتو والتوتسي وسياسة موبوتو تجاه التوتسي في بلاده وعى الرغم من محاولات موبوتو إحلال الاستقرار لنظامه السياسي عبر اجراء تغييرات والسماح للمعارضة بتولي منصب رئاسة الوزراء إلا انه سرعان ما عاد واحل محله احد المقربين منه وهو(مانجول ديكا) كرئيس للوزراء واتهم زعماء المعارضة الذين رفضوا تقديم تنازلات لتشكيل الحكومة بالخيانة والتآمر مع الدول الاجنبية[٢٣].

لقد اصر موبوتو على عدم التخلي عن جزء من سلطاته المطلقة ورفض ادخال اصلاحات ديمقراطية على نظام حكمه. لم يستطع موبوتو ان يستوعب ان التوازنات التي استند اليها حكمه قد انهارت وان التغييرات الدولية التي حدثت بعد انهيار الشيوعية فرضت عدم امكانية استمرار نظام سياسي ارتبط اسمه بالفساد الشديد وانتهاك حقوق الإنسان[٢٤]، لذلك تخلى عنه ابرز حلفائه وهم الفرنسيون، كذلك تخلى عنه حلفائه الافارقة، وانضم اغلب الدول المجاورة للتحالف المضاد الذي قاده لوران ديزيريه كابيلا الذي استطاع إنهاء نظام موبوتو.

الكونغو الديمقراطية في ظل حكم لوران كابيلا.

تضافرت عوامل عدة لتحقيق النصر السريع الذي قاده لوران كابيلا للسلطة في الكونغو الديمقراطية، فقد استغل ظروف محلية واقليمية ودولية ساندته في تحقيق الانتصار، فقد ترأس تحالفاً من قوى متعددة الاتجاهات في الداخل مدعومة من دول مجاورة مع تأييد دولي غير محدود. الا انه لم يستطع المحافظة على تحالفه. ولم يستمر بعدها اكثر من عام ثم ظهر تمرد ضده شرقي البلاد شارك فيه حلفاء الامس. كاد ان ينهي نظامه لولا التدخل الاقليمي لبعض دول الجوار. الا ان حياته لم تطل كثيراً بسبب الاضطرابات التي عاشتها البلاد وبعد اربع سنوات من وصوله للسلطة قتل على يد احد حراسه الشخصيين وحل محله ابنه جوزيف لوران كابيلا(٢٥).

وصول كابيلا للسلطة

قاد لوران ديزيه كابيلا تمرداً مؤلفاً من قوات شكلها من قبائل التوتسي مع أعضاء من مناصريه، قامت بتنفيذ حرب عصابات ضد نظام موبوتو ابتدأت شرقي البلاد، ونال التمرد دعم الدول التي استضافت معارضي موبوتو سي سيسيكو وهي اوغندا، بوروندي، تنزانيا، زيمبابوي، انغولا، استمرت حركة التمرد سبعة اشهر

استطاعت فيها التقدم وإنهاء حكم موبوتو يوم ١٦ أيار ١٩٩٧، اذ نفي موبوتو ومات في ايلول من العام نفسه في المغرب[٢٦].

كان حزب الشعب الثوري[٢٧] الذي يقوده لوران كابيلا محور الاحداث في الكونغو والتي تفجرت في تشرين أول ١٩٩٦، قامت قوات كابيلا فور احتلالها اراضي ومدن شرقي الكونغو بالاندفاع باتجاه العاصمة كينشاسا، واستطاعت قوات التمرد احتلال ثلاثة أرباع أراضي البلاد خلال أشهر قليلة، فأنهى النظام السياسي، بعد ان نال تحالف المعارضة الدعم الشعبي بسبب معاناة الشعب الكونغولي من البؤس والشقاء خلال حكم موبوتو.

حاول موبوتو تدارك الوضع واصلاح ما يمكن اصلاحه خلال السنوات الاخيرة من حكمه فقام بأبدال رئيس الوزراء مرة اثر اخرى الا ان الوضع لم يكن من الممكن إصلاحه، اذ قام بتعيين اتيان تشكيري(زعيم المعارضة) في نيسان ١٩٩٧ ثم إبداله بالجنرال ليكو اليا بولنجو، وحاول رئيس الوزراء إجراء محادثات مع المتمردين الا انهم رفضوا وطالبو موبوتو بالاستقالة او النفي، الا انه رفض ذلك، وجرت محاولات عدة لإجراء لقاء بين موبوتو وكابيلا الا انها لم يكتب لها النجاح . فاضطر الأخير للتخلي عن السلطة وتم تعيين رئيس وزرائه ليكو اليابولونجي، رئيسا لحكومة الطوارئ لادارة شؤون البلاد بدلا من موبوتو بعد مغادرته البلاد بأتجاه المغرب[٢٨]. بعد ذلك دخلت طلائع قوات كابيلا العاصمة كينشاسا وأعلن لوران كابيلا في يوم ١٧ ايار ١٩٩٧ توليه مقاليد الحكم كرئيس للدولة وغير اسمها من زائير الى الكونغو الديمقراطية وبذلك نجح تحالف قوى المعارضة المسمى تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو في منع موبوتو واتباعه من المشاركة في عملية انتقال السلطة[٢٩]. اثر وصول كابيلا للسلطة طالبت المعارضة الكونغولية بتعيين اتيان تشكيري رئيساً للوزراء طبقاً لقرار المؤتمر الوطني العام الذي عقدته المعارضة بكافة فصائلها إلا أن كابيلا لم يهتم لموقف المعارضة. واستطاع الاستئثار بالسلطة.

ولكن بعد استبداد كابيلا بالحكم ظهر انه لا يحمل خطة واضحة واتهم بتنظيم مذابح ضد لاجئي قبائل الهوتو، ومنع الامم المتحدة من التحقيق في المجازر التي اتهم بها وانه استعان بميليشيا اجنبية لتنفيذ مخططاته ضد أعدائه، فاتهمه خصومه بالعمل لصالح رواندا، وانه سار في طريق الفساد كسلفه موبوتو وانتهاك حقوق الانسان، وتهيئة السلطة لابنه من بعده، وبالفعل تم إعدام آلاف الأشخاص خارج نطاق القضاء، وطرد أكثر من ثلاثمائة قاضٍ من مناصبهم كما ظل الدستور معلقاً،وتم اعتقل مئات المدافعين عن حقوق الإنسان واصحاب المواقف السياسية. وأعيد اللاجئين قسراً لبلادهم حين كانوا يواجهون فيها خطر انتهاك حقوقهم واعدم المئات من الجنود لان كابيلا لم يضمن ولائهم لسلطته، لم يتمتع الشعب الكونغولي بأي استقرار وتحسن في الحياة المعيشية حيث قام بتركيز السلطة بين يديه واستخدم القوة ضد معارضيه وأرسل زعيم المعارضة (تشكيري) للنفي،الا انه وعلى الرغم من كل عيوب حكم كابيلا، حاول إجراء تغييرات سياسية واقتصادية في مسقط رأسه[٣٠].وكذلك حاول إصلاح ما أفسده نظام موبوتو، إلا أن إصلاحاته كانت ذات نتائج سلبية بل انه تعرض لانتقادات وضغوط داخلية وخارجية. لانه قام بتفضيل اقاربه وابناء عشيرته مثلما كانت سياسة الرئيس موبوتو، وعمل على تقليص هامش الحرية، وبدأ بابعاد الكثيرين من الذين عاونوه للوصول الى السلطة[٣١].

لذلك لم يستقر الوضع طويلاً لكابيلا، اذ انتهى التحالف الذي اوصله للسلطة، فعلى الصعيد الداخلي ظهرت في الداخل حركة مسلحة جديدة معلنة من شرق البلاد حرب تحرير جديدة في أوائل آب ١٩٩٨. كانت نتيجة لسياسات كابيلا غير المتوازنة. فقد قامت ميليشيات موالية للحكومة مع القوات الحكومية بتوجيه ضربات ضد قبائل البانيا مولينجي[٣٢]، المستوطنة في شرقي البلاد، مما أدى إلى لتصاعد التوتر في شرقي الكونغو اما على صعيد التحالف الخارجي مع الدول المجاورة فقد انتهى لأكثر من سبب:

اولاً: فشل القوات الحكومية في الكونغو من وقف الهجمات التي يشنها متمردون معارضون لكل من أوغندا_ رواندا_ بوروندي ضد اراضي تلك الدول مما اغضب النظم السياسية فيها.

ثانياً: بدا واضحاً رغبة كابيلا التخلص من تأثير حلفاءه الروانديين والاوغنديين الذين ساهموا بشكل واضح في وصوله للسلطة، وان يخلق عوضاً عن ذلك مراكز تأييد داخلية معتمداً على متمردي تحالف القوى الديمقراطية المعارضين لنظام موسيفيني في أوغندا ومتمردي بوروندي[٣٣] اذ تشترك هذه القوى في معارضتها للنظم الحاكمة في كل من أوغندا بوروندي ورواندا.

ثالثاً: حاول كابيلا تخليص نفسه مما ما اسماه معارضوه انه(سيطرة رواندية) عليه وانشاء تحالف خارجي جديد يدعمه في تقوية نظامه. يتألف من زيمبابوي افريقيا الوسطى، تشاد والسودان. الا ان محاولاته هذه لم تجد نفعاً بل ان انفراط عقد التحالف الذي اوصله للسلطة ادى لقيام تمرد ضده بعد اقل من سنة من وصوله للسلطة تزعمته قبائل التوتسي من الشرق بدعم من عدة دول مجاورة لم يوف كابيلا بوعوده لها حيث اندلعت حركة التمرد التي هددت سلطات كابيلا، وكان هذا التمرد نتيجة للتناقضات التي ميزت سياسة كابيلا.

استطاعت قوات التمرد السيطرة على مناطق واسعة من الكونغو، واتجهت نحو العاصمة كينشاسا واستطاعت السيطرة على سد انجا الذي يزود العاصمة بالكهرباء ويبعد عنها حوالي (٢٥٠)كم. الا ان نظام كابيلا استطاع ايقاف قوات التمرد. بتدخل من بعض الدول المجاورة التي لم ترغب بإنهاء نظام حكم كابيلا اذ

استطيع إيقاف التمرد بمساندة ودعم وحدات عسكرية ارسلها رؤوساء زيمبابوي(موغابي) انغولا(ادوارد دوس سانتوس)، ناميبيا(سام نجوما)[٣٤].

كانت قوات التمرد على وشك تحقيق نصر بعد ان لاحت امامها العاصمة كينشاسا الا ان هناك عاملين قلبا الوضع ضدها. الاول: استجابة بعض دول الجوار(زيمبابوي ـ انغولا ـ ناميبيا) لطلب كابيلا التدخل لصالحه والثاني: تغير موقف جنوب افريقيا بشكل كامل بعد الثاني من ايلول ١٩٩٨(بعد شهر من بدء التمرد)، فقد عارضت جنوب افريقيا في البداية وخلال اجتماع وزراء الدفاع لدول السادك في هراري منتصف اب ١٩٩٨ قرار المنظمة بالتدخل لصالح كابيلا، وقال الرئيس مانديلا ((إن التدخل الخارجي سيؤدي لتوسيع دائرة الصراع وسيدخل اطراف عدة في هذه الحرب))، كان موقف مانديلا بالدفاع عن نظام كابيلا، رغبة في حفظ الاستقرار. ودعماً لنظام شرعي واسناد لموقف الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، فقد حسم موقفاً افريقيا متردداً لصالح نظام كابيلا[٣٥].

التحالف واثر القوى الاقليمية والدولية في قيامه وانهياره.

على الصعيد الداخلي لم يستطع كابيلا معالجة سلبيات موبوتو بل انه مارس سياسات تشبه سياسات سلفه، حين عمد إلى تعيين ابناء قبيلته في مناصب عليا، واصدر اوامره بطرد نحو ٤٠٠ألف من التوتسي الذين سكنوا شرقي البلاد إلى رواندا مما ادى الى تمردهم ضده كان ذلك هو السبب المباشر لاندلاع التمرد ضده، والأوضاع الاقتصادية لم تشهد تحسناً يذكر، اذ اتجه النظام لتأمين نفسه على حساب تنمية اقتصاديات بلاده، وزادت الانقسامات العرقية في إطار الجيش الكونغولي، وتدنى أجور الجنود. كذلك أدى عدم الاستقرار السياسي لهروب رؤوس الأموال الوطنية وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية الاستثمارية. كذلك قام كابيلا بأعتقال عناصر المعارضة السياسية وحظر عمل ونشاطات المعارضة السياسية[٣٦].

اما على الصعيد الداخلي، فأن طبع كابيلا المتقلب ورغبته الإمساك بالسلطة دفعه الى الانتقال بتحالفاته من النقيض الى النقيض، فبعد ان كان متحالفاً مع اوغندا، ورواندا اصبح متحالفاً مع كل من زيمبابوي، انغولا، زامبيا ساعيا في كل محاولة لإحياء تحالفات الستينيات اليسارية، مما أدى إلى انقلاب حلفائه الذين ساندوه للوصول للسلطة ضده[٣٧]. كما ثار غضب رواندا بقراره طرد التوتسي خاصة من صفوف الجيش مما حرمها من مصدر ملاحقة المتمردين الهوتو الذين يهاجمونها عبر الحدود مع الكونغو، اما انغولا فكانت تأمل ان يساعدها كابيلا في وقف نشاطات التمرد ضدها[٣٨] الا انه لم يفعل. فضلا عن انضمام معارضيه الداخليين لذلك التحالف الذي شكل ضد نظام كابيلا، بعد ان مارس ضدهم سياسة الابعاد والتهميش، ومعهم قبيلة الرئيس السابق موبوتو وكل المتضررين من سياسته الفردية، الذين انقلبوا ضده[٣٩] ولم يبق معه سوى قبيلته(كاتنغا) التي تسكن جنوب الكونغو بالقرب من الحدود مع انغولا وزامبيا. إن جميع حلفاء كابيلا الإقليميين الذين انقلبو ضده، أملوا ان يحققوا منافع من وراء مساندتهم له، الا ان اهدافهم لم تتحقق بسبب سلوك كابيلا المتقلب الذي ادى الى الاتي:-

اولا: سمح لقوى المعارضة ضد تلك الدول من استخدام اراضي الكونغو للتسلل داخل اراضيها وضرب قواتها.

ثانياً: منعهم العمل على استغلال الثروات داخل الاراضي الكونغولية خاصة في المناطق الشرقية.

ثالثاً: خوض تلك الاطراف صراعات ضد بعضها البعض على الاراضي الكونغولية، فقد استؤنفت على اراضيها المنازعات بين حكومة انغولا ضد جماعة يونيتا(بزعامة سافيبي) المعارض لها، اما زيمبابوي فترغب القيام بدور اقليمي وتسعى لحماية استثماراتها في الكونغو، رواندا وبوروندي تحاول ضرب ثوار الهوتو الذين وجدوا ملاذا لهم شرقي البلاد[٤٠]. إن البعد الإقليمي كان واضحاً جداً في الحقبة الأخيرة في حكم كابيلا التي عاشتها الكونغو الديمقراطية حيث ان هناك دولاً تدعم كابيلا واخرى تدعم المتمردين، بحيث كان يصعب ابعاد التأثير الخارجي لانهاء الازمة والعمل على نشر الاستقرار على الاراضي الكونغولية.

اما الدول الغربية، فنرى ان الطرفين الأكثر اهتماما بالشأن الكونغولي هما كل من فرنسا والولايات المتحدة، وبينما كانت فرنسا تولي اهتماماً شديداً بالكونغو منذ استقلالها وتدخلت في اغلب الازمات التي عاشتها هذه الدولة الافريقية خلال حكم موبوتو الا انها لم تتدخل معه في الازمة الاخيرة التي انهت حكمه وانتهت بنفيه خارج البلاد بل كان كل ما قامت به ابعاد الرعايا الفرنسيين من الاراضي الكونغولية،ومعنى ذلك كان تخليها عن موبوتو الذي دافعت عنه طويلاً.

وقد شهدت منطقة البحيرات العظمى تنافساً بين كل من فرنسا والولايات المتحدة خلال تسعينات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، الذي شهد تدخلاً امريكياً واضحاً في شؤون تلك المنطقة بسبب ما تمتلكه من ثروات وعلى عكس موقف فرنسا المحايد من الأزمة الكونغولية دعمت الولايات المتحدة حركة التمرد بزعامة كابيلا وأمدتهم بالمرتزقة عبر شركات أمريكية خاصة وترددت أخبار عن وجود مستشارين عسكريين امريكيين مع المتمردين، كما اعترفت وزارة الخارجية الأمريكية أنها تعرف لوران كابيلا وان لها اتصالات معه. منذ اكثر من عشر سنوات وكانت الإدارة الأمريكية وراء الدعم الاقليمي لدول الجوار لحركة التمرد التي قادها كابيلا[٤١].

الا ان الموقف الامريكي المساند لكابيلا في نزاعه مع موبوتو شهد شيئاً من الفتور اذ اتهمته بأنه غير متحمس للقضية الديمقراطية، وعند اندلاع التمرد ضده طالبته الإدارة الأمريكية بالدخول في حوار مع الاطراف في الكونغو كافة وتسوية الاوضاع، بغية عودة الاستقرار وللاستفادة من فرص الاستثمار في افريقيا وتكثيف تواجد شركاتها في منطقة البحيرات العظمى، خاصة الكونغو الديمقراطية[٤٢].إلا أن الأمور بدأت تخرج من سيطرة حكومة كابيلا.

اغتيال لوران كابيلا.

بذلت جهود اقليمية ودولية لاحتواء الحرب الاهلية في الكونغو الديمقراطية ووقعت كل من الكونغو الديمقراطية وحلفائها والمتمردين وحلفائهم على اتفاقية في (لوكاسا) عاصمة زامبيا تحت رعاية رئيسها(فردريك تشيلوبا) المفوض من منظمة سادك لرعاية جهود احلال السلام في الكونغو، ووقعت ست دول معينة بالصراع في منطقة البحيرات العظمى على اتفاقية وقف اطلاق النار في العاصمة الزامبية في آب ١٩٩٩. ونصت الاتفاقية على((نشر قوات الأمم المتحدة ونزع سلاح القوات المتحاربة))، وعلى الرغم من أنها نالت(الاتفاقية) دعماً دوليا وإقليميا، إلا إن الخلاف ثار بين قادة التمرد مما أدى إلى إيقاف تنفيذ الاتفاق[٤٣].

بعد ذلك بدأت أطراف النزاع في الكونغو الاتهامات المتبادلة بخرق اتفاق وقف اطلاق النار مما أدى إلى رفض أطراف رئيسة من المعارضة الاستمرار بوقف إطلاق النار في مناطق نفوذها في شباط ٢٠٠٠، الأمر الذي ادى لارسال قوات دولية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار.

اجتمع قادة دول منطقة البحيرات العظمى المرتبطون بالصراع في المناطق الشرقية للنظر في وقف اطلاق النار في اب ٢٠٠٠، ووجد كابيلا نفسه يحارب أصدقاء الأمس فتحالفت القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو مع فصائل من قبائل التوتسي وحركات اخرى شكلت التجمع الكونغولي من اجل الديمقراطية.. ويبدو ان خصومه نجحوا في زرع مؤيديهم بين المقربين له.

لم تدم مدة حكم كابيلا طويلاً اذا اطلق احد حراسه النار عليه في يوم ١٦ كانون الثاني ٢٠٠١ لينتهي فصل جديد من فصول عدم الاستقرار السياسي[٤٤]، في ذلك البلد الأفريقي الغني بثرواته والذي لم ينعم بالاستقرار منذ استقلاله ، دفع لوران كابيلا حياته ثمناً لمحاولته بناء نظام سياسي على مقاسه ينفرد بممارسته السلطة السياسية بدون مشاركة سياسية من معارضية مشابهاً للانظمة القائمة في انغولا وزيمبابوي الا ان ذلك لم يكن ممكناً مع عدم امتلاكه حزباً قادرا على توفير هذه الظروف له. فقد وصل للسلطة بفعل تعاون قوى متعددة ومختلفة وفي بلد ممتلئ بالخلافات والاختلافات بين إطرافه لذاك كان من المستحيل عليه تهيئة ظروف تخدم قيام نظام سياسي على الشروط التي ارادها، ثم انه أساء للكثيرين الذين ساعدوه للوصول للسلطة، لذلك كان لا بد من انهاء حياته.

وقد تجاهل كابيلا ايضاً ان المصالح الدولية في بلاده متداخله بين دول الجوار التي تستفيد انظمتها من تجارة الماس والكوبالت غير الشرعية وتصل للولايات المتحدة التي تعدّ الكونغو نقطة اساس لها لاعادة ترتيب اوضاع افريقية عامة ومنطقة البحيرات العظمى بشكل خاص بعد الحرب الباردة ولا يمكن إغفال دور (إسرائيل) التي تحاول السيطرة على تجارة الماس وتكريس نفوذها في افريقيا[٤٥].

ان العوامل الداخلية والخارجية(الاقليمية والدولية) تداخلت ايضاً في مقتل كابيلا الذي لم يستطع تحقيق التوازن بين طموحاته وبين اطماع الاخرين الا ان الرغبة في التغير في الكونغو الديمقراطية كانت متجهة لتغيير الوجوه لا تغير حقيقي للأوضاع فيها، لذلك كان الاختيار بأتجاه ابنه جوزيف كابيلا الذي اصبح خليفة لوالده بعد مقتله هو اختيار كان يسعى لعدم إحداث تغيرات جذرية في الاوضاع السياسية في الكونغو ومنع الدخول في دوامة اخرى من حالة عدم الاستقرار السياسي فيها.

الخاتمة

كان للتدخل الدولي في الشأن الكونغولي دور مهم في معظم التطورات السياسية التي عاشتها الكونغو الديمقراطية منذ استقلالها حتى يومنا الحالي، وكأن الثروات المتنوعة التي امتلكها هذا البلد الافريقي كان نقمة على شعبه الفقير بدلاً من ان يكون نعمة، ان رغبة المعسكر الغربي في بقاء نظام موبوتو في السلطة حفاظاً على مصالحها وكحاجز امام المد الشيوعي هو السبب الرئيس وراء بقاءه في السلطة اكثر من ثلاثين سنة. وتخلي الغرب عنه في اواخر التسعينات من القرن العشرين كان له تأثير مهم في انتهاء حكمه، مع عدم التقليل من العوامل الداخلية والظروف التي عاشتها الكونغو(زائير) تحت حكمه.

كذلك كان للدور الخارجي والغربي والافريقي اثر مهم في وصول كابيلا للسلطة. وكان لانقلابه على حلفائه فيما بعد، الداخليين والخارجيين، هو السبب الأساس لاندلاع تمرد ضده كاد ينهي نظامه ثم أدى لمقتله حيث ساهمت قوات مسلحة لدول مجاورة في التمرد الذي اندلع ضده.

ان الفرق الاساس بين المدة التي حكمها موبوتو والتي حكمها كابيلا ان الدور الغربي كان اكثر بروزاً في المرحلة الاولى وشارك بشكل مباشر في حفظ حكم موبوتو، أما في عهد كابيلا فإن الأطراف الإقليمية كانت

السباقة للمشاركة في ايصال كابيلا للحكم ثم اندلاع تمرد ضده، لقد اصبح للدول الافريقية المجاورة اطماعها الخاصة في الكونغو اضافة لتأثر استقرارها الداخلي بالاوضاع الداخلية للكونغو. اما الغرب فنجد ان الدور الفرنسي بدأ بالتراجع في الكونغو الديمقراطية اما الولايات المتحدة فلها أطماعها في الكونغو وفي منطقة البحيرات العظمى الا انها تترك الساحة لشركاتها الاحتكارية ولبعض حلفائها الاقليميين بغية الاستفادة والتأثير في هذا البلد الافريقي.

الهوامش

١. عبد السلام ابراهيم بغدادي، الجماعات العربية في افريقيا، ط.١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٥، ص٦٢٢.
٢. محمد جواد علي، الكونغو بين خيارين، سلسلة أوراق افريقية، صادرة عن مركز الدراسات الدولية، العدد ٦٢، جامعة بغداد، ٢٠٠١ ،ص١.
٣. باتريس لومومبا، زعيم وطني قاد حركة استقلال الكونغو عن الاستعمار البلجيكي عين اول رئيس وزراء للكونغو بعد الاستقلال ثم قتل في تمرد مدفوع من اطراف غربية، للمزيد من التفاصيل ينظر توماس كانزا، صراع في الكونغو(مولد دولة) ترجمة عبد الوهاب محمد الزناتي، مصر، دار الموقف العربي، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧، ص٥٥.
٤. رجاء ابراهيم، الازمة الكونغولية وتداعياتها، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٠،كانون الثاني ١٩٩٩، ص٤٤.
٥. كان ذلك الانقلاب هو الانقلاب الثاني الذي قاده موبوتو سيسيكو حيث قام بأنقلاب اول عام ١٩٦٠ الا انه اضطر للتخلي عن السلطة لضغوط خارجية وتسليمها للانتداب.
٦. عبد الله الشرقاوي، ازمة نظام الحكم في زائير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٠٧، كانون الثاني، ١٩٩٢، ص١٩٦.
٧. جميل مصعب محمود، ازمة النظام السياسي في الكونغو الديمقراطيةوابعادها الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ١٨، كانون الثاني ١٩٩٩، ص١١٣.
٨. الشيماء علي عبد العزيز، أبعاد خبرة العنف السياسي في زائير، مجلة السياسة الدولية،القاهرة العدد ١٢٩، تموز ١٩٩٧، ص١٩٢.
٩. عبد الله الشهاوي، المصدرألسابق، ص١٩٦-١٩٧.
١٠. المصدر نفسه، ص١٩٣.
١١. جمال اسماعيل، موبوتو الدكتاتورية الغاشمة، مجلة الوحدة، ابو ظبي، العدد ٤٤٢، من ارشيف معهد الدراسات القومية والاشتراكية، ١٥/آب/١٩٩١. زائير في ظل الامبراطور موبوتو، جريدة الرأي، الأردن، العدد ٤١٠٦، ١٩٨١/٨/٢٠. اتهم رئيس وزراء سابق لموبوتو انه اقتطع لنفسه منه مليون دولار من خزينة الدولة، بينما قال دبلوماسي غربي ان كبار موظفي الدولة الفاسدين قد قدموا لوزارة التعليم اسماء عشرة الاف مدرس بتعيينات مزيفة وكانت تدفع لهؤلاء المدرسين الوهميين الاجور. لقد عم الفساد الاراضي الكونغولية في حكم موبوتو.
١٢. رجاء إبراهيم، المصدر السابق، ص٢٦.
١٣. جميل مصعب محمود، المصدر السابق، ص١٢٢.
١٤. رجاء إبراهيم، المصدر السابق، ص٤٦.
١٥. عبد السلام ابراهيم بغدادي، جمهورية الكونغو الديمقراطية والامن القومي العربي، أوراق افريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٨، آب ١٩٩٩، ص٢.
١٦. البانيا رواندا، هم جماعات من قبائل التوتسي هاجرت من رواندا بأتجاه الكونغو واستقرت في مناطق زراعية في جزر بحيرة كيفو في الاراضي الكونغولية في القرن الثامن عشر، مجلة السياسة دولية،القاهرة ،العدد ١٢٩، تموز ١٩٩٧، ص٢٨-٢٩.
١٧. حمدي عبد الرحمن حسن، التوازن الاقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، مجلة السياسة دولية ، العدد ١٢٩، تموز ١٩٩٧، ص٢٨-٢٩.
١٨. خلود محمد خميس، البحيرات العظمى ساحة للصراعات والتحديات، أوراق افريقية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٦١ ،٢٠٠١، ص٢.
١٩. المصدر نفسه، ص٣.
٢٠. لقاء مع لومومبا الابن، ما يحدث في مصر والسودان يحدث في الكونغو الدستور، لندن، العدد ٥٢٢، من أرشيف معهد الدراسات القومية والاشتراكية، ١٥/حزيران/١٩٨١.
٢١. عبد الله الشهاوي، المصدر السابق، ص١٩٩-٢٠٠.
٢٢. جميل مصعب محمود، المصدر السابق ، ص١٢٠.

٢٣. المصدر نفسه، ص١١٦.
٢٤. عبد الله الشهاوي، المصدر السابق، ص٢٠١.
٢٥. مجموعة باحثين،العنف والسياسة والعمل الإنساني (في ظل حروب عادلة)، ط.١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ابو ظبي، ٢٠٠٦،ص ٢١٢.
٢٦. خلود محمد خميس، حياة الرئيس الكونغولي لوران ديزيه كابيلا، أوراق افريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٠، آيار، ٢٠٠١،ص١.
٢٧. حزب الشعب الثوري اسسه لوران كابيلا عام ١٩٦٧ في نيروبي بعد هزيمة الحركة الكاتانجية وانشأ له جناحاً عسكرياً بأسم القوات المسلحة الشعبية اعتمد في تنظيمه مسلك الحرب الثورية المتواصلة وتمكن من ترسيخ حضوره في الأوساط الريفية، المصدر نفسه، ص٢.
٢٨. رجاء إبراهيم، المصدر السابق، ص٤٩.
٢٩. المصدر نفسه، ص٤٩.
٣٠. خلود محمد خميس، حياة الرئيس الكونغولي، المصدر السابق،ص٣.
٣١. الشيماء عبد العزيز، الكونغو دولة في حالة أزمة مستمرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، نيسان ٢٠٠١، ص٢١٠.
٣٢. حمدي عبد الرحمن حسن، المصدر السابق، ص٨.
٣٣. الشيماء عبد العزيز، الكونغو دولة في حالة أزمة، المصدر السابق، ص٢١٠.
٣٤. عبد الحميد موساوي(مترجم)، الكونغو من كابيلا الى كابيلا نحو نهاية الحرب الافريقية الأولى، أوراق افريقية، صادرة عن مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٩٠، تشرين الأول ٢٠٠١ ،ص٢.
٣٥. عبد الله الاشعل، صراع الكونغو وافاق التسوية في البحيرات العظمى، مجلة السياسة الدولية،القاهرة، العدد ١٣٤، تشرين الأول ١٩٩٨، ص٢١٧-٢١٨.
٣٦. الشيماء عبد العزيز، استمرار الازمة في الكونغو الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٨، تشرين الاول ١٩٩٩، ص٢٠٢.
٣٧. محمد جواد علي، المصدر السابق، ص٣.
٣٨. جميل مصعب محمود، المصدر السابق، ص١٢٥-١٢٦.
٣٩. محمد جواد علي، المصدر السابق، ص١٢٦.
٤٠. جميل مصعب محمود، المصدر السابق،ص١٢٦.
٤١. الشيماء علي عبد العزيز، استمرار ألازمة في الكونغو الديمقراطية ، المصدر السابق، ص٢٠٢.
٤٢. د.حمدي عبد الرحمن حسن، المصدر السابق، ص٥٢.
٤٣. خلود محمد خميس، حياة الرئيس الكونغولي، المصدر السابق،ص٣.
٤٤. المصدر نفسه، ص٣.
٤٥. محمد جواد علي، المصدر السابق،ص٢.

The important political development in democracy Congo

PhD. Haifa Ahmed Mohamed
The Africa dept. - international studies center - Baghdad University

Abstract

The study which carried(The important political development in democracy Congo).initially deals with The important political events in African country democracy Congo which know tow political period , and this study divided tow chapter to expend these periods , the first chapter subject was the period of mobotow 1965- 1997 . while the second chapter subject was about

democracy Congo under the rule of loran cabeela who's comes to the rules of the African country after he lead military movement agents' mobotow .

but the study have aconcluded that the political development in democracy Congo happened because of the foreigner role , this role keep the authority of mobotow and in the end let him down, and he lives the rules and after that the foreigner role reach loran cabeela to the authority of democracy Congo then he was in struggle with African state which support cabeela in the beginning , then he killed and his suns Josef came after him.